مبيعات النفط الروسية للصين تُلحق أضرارا بالغة بإيرادات #السعودية

بعد أن مددت السعودية وروسيا، منتجا أوبك، تخفيضات إنتاج النفط مرة أخرى هذا الشهر حتى سبتمبر، فإن ثقل الحفاظ على الأسعار المرتفعة يلقي بظلاله على أهداف المملكة للنمو الاقتصادي.

ويبلغ إنتاج السعودية لشهر سبتمبر 2023 حوالي 9 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لوكالة الأنباء السعودية المملوكة للدولة. ويشمل ذلك 1.6 مليون برميل يوميًا التي اتفق عليها أعضاء أوبك بلس في أبريل ، والتي تمتد حتى ديسمبر 2024.

وقالت وزارة الطاقة في المملكة، في بيان: "يأتي هذا الخفض الطوعي الإضافي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط".

في حين أفادت وكالة بلومبرج قبل أيام، بأنّ النفط شهد ارتفاعًا لمدة سبعة أسابيع، وهو أطول خط منذ أكثر من عام، مع صعود النفط الخام بنحو 20٪ منذ أواخر يونيو. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصل الطلب على النفط إلى مستويات قياسية، حيث يرتفع بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا إلى 102.2

مليون برميل يوميًا هذا العام، وفقًا لتقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية (IEA) – أغسطس 2023 ، الصادر يوم الجمعة. . وعزا التقرير 70٪ من نمو الطلب إلى ارتفاع نشاط البتروكيماويات في الصين.

هذه كلها أخبار سارة للسعودية ، لكن الخبراء يعتقدون أن المملكة تواجه عقبات مستمرة.

المزيد من النفط في السوق:

وقال ماثيو باي ، كبير المحللين في شبكة المساعدة في المخاطر + Exchange ، إن هناك العديد من القيود المتنوعة التي تمنع السعودية من الحفاظ على نقطة سعر النفط المطلوبة في المستقبل، وفق موقع المونيتور.

وأضاف: "هناك كمية أكبر من النفط تدخل السوق العالمية. لا تزال الولايات المتحدة مرنة إلى حد ما ، انظر أيضًا إلى إنتاج النفط الذي جاء عبر الإنترنت من البرازيل ، وغيانا ، وما إلى ذلك".

وأشار أيضا إلى التباطؤ الاقتصادي المتوقع، وفي حين أن شريك المملكة في أوبك + فإن روسيا قادرة على تصدير النفط في مجموعة الدول السبع عند سقف سعر 60 دولارًا للبرميل ، وهو سقف تجاوزته في يوليو إلى 64.41 دولارًا للبرميل ، وفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية.

وعلى الرغم من أن السعودية وروسيا تعملان معًا لتمديد تخفيضات الإنتاج والحفاظ على أسعار النفط ، فإن استيعاب الأخيرة الممتد لحصة السوق نظرًا لخياراتها الضيقة يعمل ضد المملكة.

وقال باي إن روسيا يمكنها التصدير إلى ستة مستهلكين رئيسيين بشكل أساسي، مع كون تركيا والهند والصين هم الثلاثة الرئيسيين، مما يؤثر على الإيرادات المستقبلية للسعودية.

وأضاف: "من المحتمل أن يكون هناك بعض القلق من وجهة نظر السعودية من أن حصة السوق في المتوسط

التي كانت ستحصل عليها عادةً قد تبدأ في الواقع في الانخفاض على المدى الطويل ، أو على الأقل تصل إلى الذروة" ، حيث أصبحت روسيا أكثر حماية لعملائها خلال فترة دولة مقيدة.

وخلص باي إلى أنه على الرغم من المنافسة الروسية على مستهلكي النفط الخام، يحتاج كلا البلدين إلى مواصلة العمل معًا للحفاظ على حصة أوبك وحلفائها في السوق العالمية، وللتعامل بشكل أفضل مع أسعار النفط على المدى الطويل.

ويتم تضخيم هذه الضرورة من خلال الضغط الإضافي من الدول الغربية التي تدفع من أجل الحد من استخدام الوقود الأحفوري على مستوى العالم.

وقال عمرو زكريا عبده ، الخبير الاستراتيجي المستقل في مجال الطاقة والخدمات المالية، إن هدف المملكة هو إبقاء أسعار النفط فوق 80 دولارًا للبرميل.

وأضاف: "الاستهلاك من الصين لم ينتعش على الإطلاق كما كان متوقعًا، وعلى هذا النحو ، فإن السعوديين قلقون من أن النفط قد ينخفض بسرعة كبيرة ويؤخر خططهم للإنفاق المحلي والمالي في قطاعاتهم غير النفطية".

وتفوقت روسيا على السعودية كأكبر مورد للخام للصين في النصف الأول من عام 2023. واستوردت الصين 13.2 مليون برميل يوميا من النفط من روسيا خلال تلك الفترة بينما استوردت 1.88 مليون برميل يوميا من السعودية.

وطلبت المصافي الصينية كميات أقل من النفط من أرامكو السعودية في الأشهر الثلاثة الماضية بسبب ارتفاع أسعار النفط وبدلاً من ذلك زادت إمداداتها من الأمريكتين وغرب إفريقيا.

ومع ذلك ، فقد عملت التطورات الأخيرة لصالح السعودية ، حيث أن الصين في وضع يسمح لها بالحصول على حوالي 40 ٪ من النفط الخام من المملكة في سبتمبر ، حيث تنفذ شركة تكرير صينية عملاقة صفقة جديدة.

كما أبلغت أرامكو السعودية، العملاء في شمال آسيا بأنهم سيحصلون على كميات كاملة من النفط الخام الذي طلبوه لشهر سبتمبر ، حسبما أفادت رويترز نقلاً عن مصادر متعددة لم تحددها.

الولايات المتحدة تخفض السعر:

وقال عبده إن القوة الرئيسية الأخرى التي تسعى لخفض أسعار النفط هي الولايات المتحدة ، حيث سحبت عرضًا لشراء 6 ملايين برميل من النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي في 1 أغسطس.

بالإضافة إلى ذلك ، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن رقماً قياسياً قدره 180 مليون برميل من الاحتياطي العام الماضي إلى انخفاض الأسعار بعد الغزو الروسي لأوكرانيا ، تمامًا كما أعادت وزارة الطاقة الأمريكية شراء 6.3 مليون برميل في الأشهر الأخيرة.

وقال عبده ، إن أكبر سحب للولايات المتحدة من الاحتياطي منذ الثمانينيات أدى إلى انخفاض السعر ، وإن كان ذلك في حده الأدنى. قالت إدارة بايدن إنها ستؤخر تجديد الاحتياطيات حتى تصل الأسعار إلى 67 دولارًا إلى 72 دولارًا للبرميل .

وأضاف أن الزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية تضع ضغوطا نزولية على أسعار النفط. وتزامن رفع الاحتياطي الفيدرالي ربع نقطة مئوية في يوليو مع هبوط في أسعار النفط بنحو 1٪ ، بحسب رويترز.

ورفع سعر الفائدة الحادي عشر في آخر 12 اجتماعًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي يؤدي بشكل إضافي إلى خفض الطلب العالمي على النفط ، وتباطؤ النمو الاقتصادي ، وزيادة تكاليف الاقتراض ، لا سيما في البلدان التي ترتبط عملاتها بالدولار.

ونتيجة لذلك ، رفع البنك المركزي السعودي سعر الفائدة في يوليو / تموز ، مما جعل اقتراض الأموال أكثر تكلفة ، وهو ما قد يعوض هدف المملكة المتمثل في جذب الشركات الأجنبية. وقال عبده إنه يؤثر أيضًا على السياحة والدخل المتاح.

اقتصاد سعودي نامٍ:

ونما اقتصاد السعودية 8.7٪ في عام 2022 وأدى إلى تحقيق أول فائض في الميزانية للبلاد منذ ما يقرب من 10 سنوات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أسعار النفط العالمية التي بلغ متوسط سعر خام برنت فيها 100.94 دولارًا للبرميل، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة (EIA). تقدر الوكالة الأمريكية أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 81 دولارًا بحلول نهاية عام 2023.

ضغوط اقتصادية أخرى:

وأفادت "رويترز" في أواخر يوليو / تموز، بأن انخفاض أسعار النفط واحتمال استمرار تخفيضات إنتاج النفط قد أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

وقال عبده إن السعودية تحملت عبء الحفاظ على أسعار النفط لصالح الدول المنتجة للنفط من خلال خفض الإنتاج الطوعي ، إلى جانب روسيا – لكن الاستمرار في القيام بذلك سيكون حلاً مكلفًا على المدى الطويل.

وأضاف: "هذا كثير من المال. إنهم يتحملون العبء بشكل أساسي على عاتقهم. السؤال هو ، إلى متى سيتمكنون من القيام بذلك؟".